

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

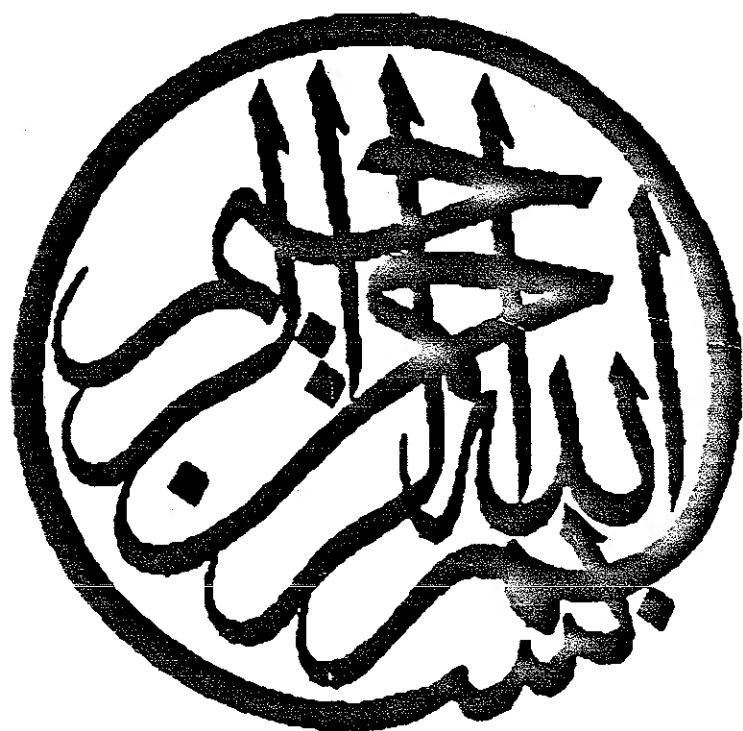
المملكة العربية السعودية  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
كلية أصول الدين  
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة  
الدراسات العليا

# موقف السلف من أبي حنيفة

إشراف فضيلة الشيخ  
أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل

إعداد  
محمد بن عبدالعزيز بن محمد الشايع

العام الجامعي  
١٤٢٢/١٤٢١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم  
المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومنه  
والآله أما بعد :

فقد توالت الأثرية أئمة السلف وتكاثر النقول عنهم في ذم أبي حنيفة  
الغفاري رحمه الله وغفر عنه ، مما جعل بعض السادة يستغل تلك الآثار في  
ذم السلف وتخرجهم والطعن في أئمتهم ووصفهم بـ (الملفنة ، البدعة ، الإيهابية ...)  
إلا غير ذلك من الأوصاف التي هي في حقيقة الأمر راجعة إليهم ظاهرة فيها . العبادة  
مما جعلني أقدم على بحث هذه القضية الشائكة لضرورة العمل فيها بما بالواجب  
حتى يصح :

« موقف السلف من أبي حنيفة رحمه الله »

• خطة البحث :

أقننت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، وتحرير ، ومبحث ، وخاتمة ، يعقبها  
الفهارس .

\* فالمقدمة : بينت فيها أهمية الموضوع ، وأرجاب اختياره ، وخطة البحث ،  
وطريق الذي اتبعته فيه .

\* ثم التمس : وذكر في ترجمة موجزة لأبي حنيفة الغفاري رحمه الله وغفر عنه .  
\* يليه البحث الأول : وتناولت فيه الأقوال التي انتقد بها السلف على أبي حنيفة  
رحمه الله - وتوجيهها .

\* يعقبه البحث الثاني : وبينت فيه موقف السلف من أبي حنيفة وتوجيهه وطرقه  
فيه إلا موقفهم من تكفيره ، وتبليغه ، وروايته .

\* ثم ختمت البحث بخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

\* وأردفت ذلك بفهارس علمية أقننت فيها على فروعها .

١- فهرس المصادر والمراجع مرتبة بحسب حروف المعجم .

(١) انظر ما كتبه محمد زاهد الكوثري في كتابه : « تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة  
أبي حنيفة من الأكاذيب » ، وحسن فريانه المالك في منكرته « قراءة في كتب العقائد » (ص ٨٥-٨٨)

٢- فهرس الموضوعات مرتبة بحسب ورودها في البحث .

• منهي البحث :

رسالة في إبعاد البحث ولتأدية المنهج التالي :

١- اجتهاد في البحث والتتبع بحسب كل ما يدخل تحت موضوع البحث ، وما يتعلق به من مسائل ، وجمع ذلك وترتيبه .

٢- رسالة في لتأدية هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع آثار السلف وتصنيفها بحسب موضوعاتها ثم النظر فيها والتعبير عنها بعبارة موجزة تغني عن كثرة النقل .

٣- حرصت على الإيجاز والاختصار قدر الإمكان واجتزأت ما كان غير محل بالمعصود فيما أحسب .

٤- حاولت التزام الموضوعية قدر الإمكان في العرض خاصة مع صعوبة الموضوع وتسعيه راجعاً أنه أكون قد وفقته في ذلك .

وختاماً ، فإن لا أدعي أنني وفيت الموضوع حقاً ، ولا أنني أصبت في كل ما قلته ، وحسبي أنني بذلت جهدي واستغفرت ربي ، فإنا كنه من صواب فهم الله وجهه ، وله الفضل والحمد ، وما كان من خلل فمخني نضي ، واستغفر الله منه .

وأخيراً أشكر فضيلة شيخنا / أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل على حرصه

ورافادته ، والله أعلم أنه يبارك له في وقته وجهده وعلمه .

والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين .

تمهيد :

ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان به ثابت :

لعل من المناسب قبل الخوض في أقوال السلف في أبي حنيفة وموقفهم منه وتوجيه ذلك أنه أقدم ترجمة موجزة لأبي حنيفة أوضح فيها أهم معالم حياته حتى تكون كالترسيم بيدي البحث.

أولاً : اسمه ونسبه وكيفية :  
هو النعمان به ثابت به زوطي - رضم الزاي وفتح الطاء - الخزاز الكوفي ، ويكنى بـ (أبي حنيفة) (١).

ثانياً : مولده ونشأته :

ولد سنة ثمان مئة الهجرة بالكوفة ، وقضى سنوات عمره الأولى فيها واشتغل في بداية حياته بتجارة الخبز ، حتى أصبح مريضاً على الحالة بدار الخزازية (٢) ، ومكث في التجارة زمناً حتى قصه الله له الإمام الشافعي ، فمحنه على الاشتغال بالعلم وطلبه حتى أقبل بعد ذلك على تعلم الحديث وصرف فيه جهده وموقته (٣).

ثالثاً : حواره :

أدرك أبو حنيفة بعض الصحابة في صغره إلا أنه لم يسمع منه أحد منهم نظراً لاشتغاله بالتجارة في بداية أمره (٤) ، إلا أنه تلمذ بعد ذلك على عدة مشيخ حتى ذكر المزني منهم حميد بن شافع ، منهم :

١ - حماد بن أبي سليمان .

٢ - زيد بن علي بن الحسين .

(١) انظر : سيرة أعلام النبلاء (٢٩/٦) .

(٢) انظر : الكامل لأبيه عمري (٤٤٧٦/٧) .

(٣) انظر : مناقب أبي حنيفة للمكي (ص ٥٤) .

(٤) ترجم بعضه من كتب فن مناقب أبي حنيفة كما لحق في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص ٢٧٢٤٧) والكردي في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص ٥٨) أنه سمع منه بعض الصحابة وهذا لا يصح كما ذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث (١١/٢) .

٢ - عطاء به أبي رباح .

٤ - فتادة به دحامة السمرقندي<sup>(١)</sup>

رابعاً : سلامه : .

ذكر المزي في تهذيب اللام طائفة معه أخذوا العلم عنه أبي حنيفة بلغ عددهم سبعة

تلميذاً ، منهم :

١ - حنيفة به غياي النخعي الكوفي .

٢ - حماد به أبي حنيفة الفخامة به مائة الكوفي .

٣ - الحكم به عبد الله به مسلم أبو طيع البجلي الخراساني .

٤ - محمد بن الحسن به فرقة السبائي .

٥ - يعقوب به إبراهيم أبو يوسف القاضي<sup>(٢)</sup> .

خامساً : مؤلفاته :

ينسب إلى الإمام أبي حنيفة عدة كتب منها :

١ - الفقه الأكبر برواية حماد به أبي حنيفة .

٢ - الفقه الأكبر برواية أبي طيع البجلي ، وليس بالفقه الأبسط .

٣ - العالم والمعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي<sup>(٣)</sup> .

سادساً : وفاته :

توفي رحمه الله - ليلة النصف من شعبان سنة خمس مائة من الهجرة ،

ودفنه في مقابر الخيزران ببغداد ، ولما مات كان عمره سبعين عاماً<sup>(٤)</sup> \* .

(١) انظر : تهذيب اللام (٢/ ١٤١٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/ ١٤١٥) .

(٣) قام الشيخ الدكتور محمد الحنيف في رسالته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١١) ،

والشيخ الدكتور محمد الفيز الحيدري في رسالته براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمة المبتدئة (ص ٤٦) ،

بدراسة توثيقية للكتب أبي حنيفة وروى صحتها عنه .

(٤) انظر : الانتقام لابن عبد البر (ص ١٧) .

(\*) انظر في ترجمة : تيار الكبير (٨/ ٨١) ، الحج والقبلة (٨/ ٤٤٩) ، تيار بغداد (٣/ ٢٢٢) ،

تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٨) ، السير (٦/ ٢٩٠) وغيرها .



والثاني : ما ثبت عنهم وهذا القسم على ضربين :

١- ما كان سبب انتقادهم فيه غير ظاهراً :

فهذا الضرب يحمل على الضرب الآخر وهو ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً  
إذ المخرج الجمل يحمل على المخرج المفسر والصلام فيه وتوجيهه بعد أيضاً كلاماً في هذا الضرب  
وتوجيهه له .

٢- ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً :

وهذا الضرب يكسب تسميته من حيث القصة العقلية الثلاثة أمور :

١- ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه :

فقد حرف بعض المسند أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد سواء  
في حياته أو بعد مماته . حيث ذكر صاحب كتاب قلائد عقود العقيدة أنه بعض الناس نعم  
أن الإمام أبا حنيفة يقول : "إله الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة" ، فكتب إليه  
أبو حنيفة رسالة يعاتبه فيها على تحريفه لقوله واستنكر فيها هذا القول ورد (١)

فإذا كانت أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد قد حرفت في حياته  
فمن باب أولى أن تحرف بعد مماته وأن ينسب إليه ما لم يقل به ، ومنه تلك الأقوال التي نسبت  
إليه ولا يصح عنه أصلاً ما يلي :

١- إبطاء الرؤية (٢)

٢- تأويل صفتي الغضب والرضا بالعقوبة والثواب (٣)

٣- تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء (٤)

٤- قوله لفظي بالقرآن مخلوق (٥)

ومما يدل على بطلانها ما روي عنه مما يخالفها ويردها ، وكونها لم ينسبها  
إليه إمام معتبر عنه خاصة سواء أكانه معه يوافقه أو يخالفه (٦)  
ولهذا فلم أجد فيما روي عنه السلف في ذم أبي حنيفة ما يرجع إلى هذه  
الأقوال السابقة .

(١) انظر: قلائد عقود العقيدة (ص ٩٧-ب) بواسطة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١٧)

(٢) محمد نسيب ذلك له بشر المريسني انظر رد الداعي عليه (ص ١٤)

(٣) انظر: شرح الفقه الأكبر (ص ١٨٢)

(٤) انظر: الطبقات السنية (١/ ١٥٧)

(٥) انظر: الفقه الأكبر (ص ٢١)

(٦) انظر ما كتبه لأبي جعفر الخليل في أطروحاته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١٧)



(٥) - ما كان يقول به ثم رجع عنه :

اشتمل الإمام أبو حنيفة في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام حتى برع فيه ونفع ، وبلغ فيه مبلغاً يشاء إليه بالبناء ، ولعل نشأة بالكوفة كانت السبب الأكبر في اشتغاله بعلم الكلام ، حيث كانت موضعاً للنحل المختلفة ، والفروقات المتباينة وقد كان لدراسة أبي حنيفة لعلم الكلام في بداية طلبه للعلم أمراً في آرائه وأقواله مما حمل على مخالفة السفة في بداية حياته إلا أنه بعد ذلك رجع على علم الكلام واتبع الحديث والأثر<sup>(١)</sup> ، ومنه أنهم سلكوا الأقوال والآراء التي كان يقول بها ثم رجع عنها ما يلي :

١- القول بخلمه القرآن :

ذهب بعض الباحثين إلى أنه القول بخلمه القرآن لا يصح عن أبي حنيفة - رحمه الله - وأنه لم يقل بذلك مطلقاً وضعفوا الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه<sup>(٢)</sup> .

إلا أنه النافذ في الآثار المروية عنه السلف في ذلك يدل تماماً أنه الإمام أبو حنيفة كان يقول بخلمه القرآن ثم عدل عنه وكتب منه ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ أبي عبد البر في الانتقاء حيث قال : « وذكر الساجي في كتاب الطلل له في باب أبي حنيفة أنه استتيب في خلمه القرآن فكتاب والساجي محمداً كان يناقض أصحاب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> » .

ولؤيد ذلك أيضاً ما يلي :

١- الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه وهذه الآثار وإليه كان في بعضها ضعف إلا أنه منها ما هو صحيح ثابت لما ثبت ذلك عنه أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> ، ورضي عنه<sup>(٥)</sup> ، وأبي نعيم الأصبهاني<sup>(٦)</sup> ، وسلمة بن محمد القاسمي<sup>(٧)</sup> ، وغيرهم .  
٢- الآثار التي وردت عنه السلف في أمر استتابة أبي حنيفة وكونه استتيب من الكفر مرتين وهي متواترة وفي بعضها التصريح بكونه استتيب في قوله بخلمه القرآن ، وحمل الاستتابة على قوله في الإيمان لا يصح إذ قوله في الإيمان لا يصح كقولهم أصداً .

(١) انظر : محذور الخامة (ص ١٦١) ، أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٩٤) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٤) ، براءة لأئمة الأربعة للحبيبي (ص ٢٢٤) .

(٣) انظر : الانتقاء لأبي عبد البر (ص ١) (٤) انظر : السنة لأبي حنيفة (ص ٢٦٥) .

(٥) انظر : السنة لأبي حنيفة (ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٦) انظر : كتاب الضعفاء له (ص ١٥٤) (٧) انظر : تاريخ أبو زرعة (١/ ٥٦) .

وسبأني لهذا مزيد محبة - إنه شاء الله تعالى -

٢ - أنه الآثار التي رويت عنه أبي حنيفة وغيره مما يخالف هذا القول إنما تدل على رجوعه عنه وتوبته منه لا على عدم صحة وبذلك تتحقق المرويات.

٢ - القول بجواز الخروج على أئمة الجور:

وردت الآثار عنه لعنه السلف كاللوزاعي<sup>(٣)</sup> وأبي يوسف<sup>(٤)</sup> وأبيه المبارك<sup>(٥)</sup> وغيرهم في نسبة القول بجواز الخروج على أئمة الجور لأبي حنيفة وذمه من أجل ذلك.

إلا أنه قد روي عنه أبي حنيفة خلاف ذلك، فقد سأله أبو مطيع البجلي قائلاً له: ما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عنه المنكر فينبه على ذلك ناس فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟

قال: لا. قلنا: ولم؟ وقد أمر الله تعالى ورسله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فرض واجب. فقال: وهو كذلك، لكنه ما يفسدونه من ذلك يكون أكثر مما يصلحونه من حفظ الدماء واستمداد الممارم وانتداب الأموال<sup>(٥)</sup>.

ويمكنه الجمع بين ذلك بأنه يقال أنه كان في أول أمره يرى الخروج على السلطة الجائر، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج وهو مقتضى إحسانه الظن بالإمام أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.

ومما يؤيد ذلك ما قرره الطحاوي في حقيقته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبه، وما ذكره أسد الشام<sup>(٧)</sup> عنه أبي حنيفة في المسيرة وأقرب الشرح<sup>(٨)</sup> عنه أبي الشرف وأبيه قطلوبغا<sup>(٩)</sup> ولذا ماهاطاه البزدوي عنه مما يخالف ذلك من القول بجواز السبع والطاعة وتحرير الخروج على ولاية الجور.

فهذا الضرب وهو ما كانه يقول به ثم جمع عنه سمحاً أنه تكون تلك الأقوال التي رويت عنه السلف في ذمه لأجل ذلك مما صدر عنهم قبل رجوعه ثم تناقلا الناس بعد ذلك.

(١) انظر ما ذكره في الخب في أطروحة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤)، ود. الحمدي في برادة الأئمة الأربعة (ص ٢١).

(٢) انظر: السنة لصاحبها: (٢٢٤) (٢) انظر السنة لصاحبها: (٢٢٤) (٤) انظر السنة لصاحبها: (٢٢٢) (٢٢٢)

(٥) الفقه الأيسر (ص ٢٤٢) ونقل هذا عنه شيخ الإسلام في الحمة (ص ٢٤٢).

(٦) انظر: أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤) انظر: العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٤٨)

(٧) انظر: المسيرة مع شيوخها (ص ٢٩١) انظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٩)

(٥) - ما كانه يقول به وثبت عليه :

فهذا القسم هو الذي يتوجه إليه ذم السلف وهو الذي ورد في  
فيه أكثر الآثار عنهم وهو يرجع إلى أمور أهمها ما يلي :

١- القول بالإرجاء وأن الأعمال لا تدخل في معنى الإيمان :

ذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه الإيمان هو اعتقاد

القلب وقول اللسان ولم يدخل الأعمال في معنى الإيمان .

وقد استنكر عليه السلف ذلك وذموه لأجله ، حتى قال ابنه عبد البر :

« كل من قال من أهل السنة : الإيمان قول وعمل ، ينكروه قوله ويبعدونه بذلك »<sup>(١)</sup>

ولا شك أنه ما ذهب إليه أبو حنيفة بخلاف مذهب السلف ، لكنه إرجاء

مقتد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية

كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، فبرغم موافقة هؤلاء في عدم إدخال الأعمال في معنى الإيمان ،

لكنه يختلف معهم اختلافاً جديداً ، فهم يرون أنه لا يضر مع الإيمان معصية ، وهو يرى أنه

مرتكب الذنب مستحق للعقاب ، وأمره إلى الله ، إنه شر من ذنبه ، وإنه شر من غفلة<sup>(٢)</sup>

ولهذا كفر السلف المرجئة الفردة - الجهمية - ولم يكفروا مرجئة الفقهاء

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض حديثه عن مرجئة الفقهاء : « إنه

السلف والأئمة ارتدوا نظرهم على هؤلاء وتبعهم وتقليد القول فيهم ، ولم يعلم

أحداً منهم نطقه بتكفيرهم ، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرونه في ذلك - وقد نصه أحمد

ومخبره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة - »<sup>(٣)</sup>

هذا وقد أشار بقصده الباحثين إلى احتمال رجوع الإمام أبي حنيفة عنه قوله

سلفاً لما ذكره ابنه أبي حنيفة قال : « والظاهر أنه هذه المعارضات لم تثبت عليه

أبي حنيفة رضي الله عنه ، وإيمانهم من الأصحاب ، فإنه غالباً ما راقط لا يرضيه أبو حنيفة

وقد حمل الطحاوي خطأ أبي حنيفة مع حماد بن زيد ، وأنه حماد بن زيد طحاوي له حديث :

« أي الإسلام أفضل »<sup>(٤)</sup> قال له : ألا تراهُ يقول : أي الإسلام أفضل ، قال : الإيمان ؛

(١) انظر : الانتقاء (ص ١٢٩) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٥٠٧/٧) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١١٤/٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١٤٧/١١) قال

الريثي في المجمع (٥٩/١) : « رجاله ثقات » .

ثم جعل الرحمة والجارحة الإيمانية ، فسكت أبو حنيفة ، فقال بعض أصحابه : ألا تجيب يا أبا حنيفة ؟ قال : نعم أجيبه وهو يحسن بهذا علمه رسول الله ﷺ

فأخذ بعض الباحثين من هذه القصة أنه أبا حنيفة يحتمل أنه يكون رجع عليه قوله في الإيمانية ووافقه السلف<sup>(١)</sup> إلا أنه هذا في نظري غير صحيح للأمر :

١- أنه هذه القصة ذكرها ابنه لمالك بن أبي حنيفة وفي إسناده ضعف

٢- أنه هذه القصة يحتمل فرض صحته لا يدل على رجوع أبي حنيفة رحمه

الله عنه قوله إذ ليس فينا البصري بذلك ومما يدل عليه أنه كره أنه يرد الحديث برأيه .

٣- أنه القول بعدم دخول الأفعال في معنى الإيمانية قد استشهدوا بنسبته إلى

أبي حنيفة حكاه بلفظه التواتر وعزاه إليه أهل العلم سلفاً وخلفاً . ولم يذكر

أنه رجع عنه قوله أو تركه لمذهب السلف .

### ٢- تقديم الرأي والقياس على السنة :

قال القاضي عياض رحمه الله : « وأما أبو حنيفة فإنه قال بتقديم القياس

والاعتبار على السنة والآثار ، فترك نصوص الأصول وتمسك بالمعقول وآثر الرأي

والقياس والاستحسان ثم قدم الاستحسان على القياس فأبعد ما جاء وعند بعضهم

بعضهم استحسانه أنه المثل إلى القول بغير حجة وهذا هو الحق المذموم والشبهة

والحدث في الحديث والبدعة<sup>(٢)</sup> .

وقد عقد ابنه أبي حنيفة كتاباً سماه : « كتاب الرد على أبي حنيفة »

ذكر فيه ما يزيد على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الآثار الذي جاء به رسول الله ﷺ

عليه السلام

وتعد هذه المسألة من أهم الأمور التي أخذها السلف على أبي حنيفة

ودعوه للأجلاء ، ومع كونه أبي حنيفة قد أفرط في استحسان الرأي والقياس إلا أنه

ينبغي أنه يدرج في هذا الصدد ما يلي :

١- أنه أبا حنيفة وإنما رد ما رده الآثار بتأويل محتمل وكثير مما رده تابع

فيه غيره وهذا قد وقع لكثير من أهل العلم ، إلا أنه ما يوجد من ذلك لأبي حنيفة كثير ، وما

يوجد لغيره قليل<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : حبر الطماوية (ص ٢٩٥) ، والتمهيد لابن عبد البر (٩/٢٤٧) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة د. الخميني (ص ١١٤) .

(٣) ترتيب الدرر (١/٩٥) (٤) انظر : المصنف (١٤٨/١٤) (٥) انظر : جامع بيان العلم (١٨٧/٥) .

٢- أن أبا حنيفة - رحمه الله - عاش في عصر لم يكتمل فيه جمع السنة ولهذا لم تبلغه كثير من الآثار بلوغاً ظاهراً يجعله يقطع بها ويقدمها على ما سواها ، ولهذا يرجع صاحبها أبو يوسف ومحمد إلى السنة في مسائل وقال أبو يوسف في هذا الصدد « لو رأي صاحب مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت »<sup>(١)</sup>.

٣- أنه أبا حنيفة - رحمه الله - وإنه خالف الأثر في مسائل إلا أنه لم يعتمد مخالفة الأثر وتقدم الرأي والصريح عليه<sup>(٢)</sup> ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « من ظنه بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يعتمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره ، فقد أخطأ عليهم ، وتكلم بما يظنه وأما بهوى ، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث القوضي بالبغداد في السفر مخالفة للقياس ، ومحدث القرقمة في الصبرة مع مخالفة للقياس لالتقاء وجهيهما ، وإن كانه أئمة الحديث لم يصححوها<sup>(٣)</sup> . ويؤيد ذلك ما روي عنه أبي حنيفة من آثار تدل على طرده الرأي والقياس إذا ورد الأثر عنه النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> .

٤- أنه ما خالف فيه أبو حنيفة الأثر لا بد له منه كذا في مخالفة ، وجميع الأئمة يرجعون ثلثة أصناف :

أحدها : حكم المقتاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

والثاني : حكم المقتاده إرادة تلك المسألة بذلك القول .

والثالث : المقتاده أنه ذلك الحكم منسوخ .

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرج لنا أرباب عشرة بطلان شيخ الإسلام ابن تيمية

- رحمه الله - في حاله رفع المذموم عند الأئمة الأعلام<sup>(٥)</sup>.

فهذا الضرب وهو ما كانه يقول به وثبت عليه هو . . . وفي أكثر الآثار عن السلف

- رحمهم الله - . . . وتشييد السلف فيه معني على أصول عظيمة منها :

١- أن هذه الأقوال مستمدة لم يقرأ أبا حنيفة عليها أحد من أقرانه ومشايعه

وهو صاحب مذهب له قبول وأتباع فكانه ذلك مما يستوجب بطلان هذه البدع والتشييد فيها .

(١) انظر : مناقب الشافعي للبیهقي (١/١٧٥) ، ومجموع الفتاوى (٢٠٤/٢٠) .

(٢) انظر : الإرتباع لابن أبي الفز (ص ٤٨) .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠٤/٢٠) .

(٤) انظر : الانتقاء لابن عسك (ص ١٤٤) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٢٢٤/٢٠ - ٢٥٠) .

٢- أنه خيفة الدية والرد على المخالف ومبناه بربعة أصول منه أصول الإسلام  
وقد أوجب الله على الأمة تبليغ هذا الدية وتحمّل أهل العلم هذه الزمانة مما جعلهم لا  
يحابونه فيها أحداً كائناً من كانه<sup>(١)</sup>

٣- أنه الزنة للإبدية كانت على جادة واحدة وهي مباينة السنة والأثر والتسليم  
لها ولم تكن البدع قد ظهرت إلا فيمنه لحرف مخروجه عن الجماعة ومخالفة السنة فلما ظهر الرأي لم يقبل  
بالإرجاء في أبي حنيفة وأصحابه أراد السلف كذا الناس ومنه لا يميز هذه من ذلك وإليه كان  
أبا حنيفة متأول فيما قال به معذور فيما ذهب إليه

ولهذا فإليه هذه الأقوال المأثورة على السلف في ذم أبي حنيفة لما بسط حال  
مختلف عنه بسط حال في ضماننا ولهذا دبر السلف بعد ذلك على طوي هذه المسألة<sup>(٢)</sup>  
وأخيراً يقال: لو ما صدر عنه بعض السلف موافقاً لثقة لا يوافق عليها وإراد  
منها للسلف جميعاً وإنما صدر منهم بأجتهاد وهم معذورون بأجتهادهم ومغفور لهم بحسنه وقصم  
غير مؤاخذه بخطئهم

(١) انظر: الرد على المخالف أصول منه أصول الإسلام د. بكر أبو زيد

(٢) انظر: التنكيل (١/ ٢٠٢)

## المبحث الثاني : موقف السلف مع أبي حنيفة :

استغل بعض المبتدعة الآثار التي وردت عن السلف في ذم أبي حنيفة تكأة في ترحيم السلف والطعن في أئمتهم وزعموا أنه السلف كفروا بأبا حنيفة وحبسوا عليه وقولوه عالم يقل ، وادعوا أنهم بذلك يصفونه أبا حنيفة ويغفلوا أو تغافلوا أنهم يقولهم هذا طعنوا في أئمة لا يقولونه قد آلمه أبي حنيفة إسم لم يصفوه كمالك والشافعي وأحمد وأبيه المبارك ... وغيرهم .

ولعل في هذا المبحث استعرض موقف السلف مع أبي حنيفة من خلال الآثار التي وردت فيه فمقتضى تلك المزاعم .

### أولاً : موقف السلف مع تكفير أبي حنيفة :

ادعى بعض المبتدعة ظلماً وزوراً أن السلف - رحمهم الله - كفروا بأبا حنيفة واخرجوه عن دائرة الإسلام واستدلوا على قولهم ببعض الآثار ، وبعد النظر فيما استدلو به نجد أنها لا تبرح عن أمرين :

- (١) - فاليدل على التكفير أصداً كقولهم : ضال ، <sup>(١)</sup> يصده عنه جليل الله ، <sup>(٢)</sup> كوالديده ، لم يولد في الإسلام أحرأماً منه <sup>(٣)</sup> الخ .

فهذه الأقوال وإن كانت فيها التحيز الشديد منه وذمه على قوله رحمه الله - إلا أنها لا تدل على التكفير أصداً ولا يصح الاستدلال بها عليه ، كما أنه محتمل توجيهها بأنه من أطلعه هذه الصبارات مع السلف أراد المبالغة في الإنكار وتفسير العامة من جهة ، وربما أطلق على ما رجع عنه أبو حنيفة وسأب منه كما لقول جليله القرآن .

- (٢) - ما يدل على التكفير وهذا نوعان :

١ - ما يدل على تكفير القول دومه القائل كقول الحميدي عندما

سئل عن قول نسب لأبي حنيفة : <sup>(٤)</sup> قال هذا فقد كفر <sup>(٥)</sup> وإنه كان في إسناده مقال .

فهذه الأقوال لا تدل على الكفر إذ مع المصترع عند السلف أنه يقول

(١) انظر : تاريخ بغداد (٣٥٧/١٤) . (٢) انظر : المصنف للشيخ الفسوي (٧٨٦/٢)

(٣) انظر : السنة لصبيته (١٩٩/١) . (٤) انظر : تاريخ بغداد (٤١٩/١٢)

(٥) انظر : السنة لصبيته (١/١٩٤ ، ١٩٥)

وَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا لَكُمُ لَا يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ وَذَلِكَ لِوُجُودِ مَا نَحْنُ بِمَحُولِ دَوْنِهِ تَكْفِيرُهُ <sup>(١)</sup>.

ج - ما يدل على التكفير صراحة ولكن سببه قوله بجملة القرآن وقد جمع بينه وبين ذلك ما يكون التكفير قد زال بزوال المكفر.

ولمعه بذلك ما جاء من الآثار في كونه استتيب منه الكفر مرتين كما روي ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup>، وبعضه <sup>(٣)</sup>، وبعضه <sup>(٤)</sup>، وغيرهم حتى قال الشيخ المعلى رحمه الله - "وقضية الاستتابة متواترة" <sup>(٥)</sup>، والآثار الواردة في الاستتابة اختلفت فيما استتيب فيه أبو حنيفة:

- فجاء في بعضها أنه استتيب منه (الكفر) <sup>(٦)</sup> أو منه (الأمر العظيم) <sup>(٧)</sup> أو (الزندقة) <sup>(٨)</sup> وهذه مطلقة لم يصبه الأمر المستتاب عليه <sup>(٩)</sup>.

- وجاء في بعضها أنه استتيب منه (الدهم) <sup>(١٠)</sup> ولم يصبه لي المراد بها دانه كما أنه يغلب على ظني أنها مصحفة من (الكفر).

- وجاء في بعضها أنه استتيب منه القول بجملة القرآن فتاب منه <sup>(١١)</sup> وهذا هو الراجح لهذه الأمور منها:

١ - أن الآثار الواردة بذلك صحيحة وصريحة منها ما أخرجه لمبطله به أحمد بن السنة قال: سمعت أبي - رحمه الله - يقول: أظنه أنه استتيب في هذه الآية "سبحانه رب العزة عما يصفونه" قال أبو حنيفة: هذا مخلوقه، فقالوا له: هذا كفر، فاستتابوه <sup>(١٢)</sup>.

والظن في قول الإمام أحمد واقع على الآية التي قال فيها أبو حنيفة مقالة في القرآن، لا على المقالة نفسها كما نعلم بعضهم <sup>(١٣)</sup>.

٢ - أن السلف لم ينفوا على أبي حنيفة مقالة تبلغ درجة الكفر سوى القول بجملة القرآن وقد أشهد عنهم تكفيره قال بجملة القرآن. وأما ما زعمه بعضهم من كونه الاستتابة كائنة لأجل قوله في الإمامة فلا يصح <sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: منهاج السنة (٦/٢) - (٢) انظر: السنة لصبيته (١/١٩٢)

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩٢) (٣) انظر: السنة لصبيته (١/٢٠٨)

(٤) التنقيح (١/٤٥٢) (٥) انظر: السنة لصبيته (١/٢١٠)

(٦) انظر: السنة لصبيته (١/٢١٩) (٧) انظر: المصدر السابق (١/٢١٠)

(٨) انظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٩٤) (٩) انظر: السنة لصبيته (١/١٩٢)

(١٠) أخرجه لمبطله في السنة (١/١٩٢) برقم: (٢٦٥) (١١) انظر: ما ذكره مسنده

كتاب السنة (١/١٩٢) (١٢) ذكر ذلك محمد بن النعمان في كتابه لأصول أبي بن علي المستمعة منهم (ص ١٨)



إذ قوله في الإيمانية لا يرد لغيراً أصداً ، بل لأنه حينئذ لا يرد لهم أبه شيمه - رحمه الله -  
نقل اتفاق السلف على عدم تكفير مرجئة الفقاو وذكره أحمد وغيره من الأئمة  
أنهم نصوا على عدم تكفيرهم بذلك<sup>(١)</sup>  
ومع خلال ما سبقه يتبين لنا أنه السلف لم يلفوا أباحينفة - رحمه الله -

### ثانياً : موقف السلف من تبديع أبي حنيفة :

بعد تأمل آثار السلف الواردة في ذم أبي حنيفة وجدتهم يصنفونه بأنه  
صاحب هوى ، وصاحب رأي ، وصاحب خصوصية<sup>(٢)</sup> . وهذه الأوصاف وإن كانت فيها  
ذم والتخدير منه إلا أنه ينبغي أن يلاحظ فيها أمران :

١ - أن هذه الأوصاف لا تدل على التبديع ولا يصح الاستدلال بها عليه . فإنه  
من أطلع هذه الصبغة من السلف أراد المبالغة في الإدانة وتفسير العامة ، وبما أطلعها  
عليه بسبب ما كان يقول به ثم رجع عنه .

٢ - أنه هذه الأوصاف على فرض التسليم بدلائلها على التبديع فإنها محمولة  
على ما ذكره ابنه عبد الله عن السلف حيث قال : كل من قال ما قلناه للإمامة قول وعمل ، ينسبوه  
قوله - يعني أباحينفة - وينسبونه بذلك<sup>(٣)</sup>

فتبين بهذا أنه تبديع السلف له إنما هو في مسألة الإمامية خاصة ودوره غيرها  
ومن الأصول المقررة عند السلف أنه البيع متفاوت وليس على وثيرة واحدة ،  
كما أنه أهل البيع يتفاوتون ويختلف حكمهم باختلاف أحوالهم ، بل إنه الشنفة الواحد قد  
يجمع فيه السنة والبدعة<sup>(٤)</sup> ، ولهذا فإنه السلف لم يخرجوا أباحينفة عنه أئمة أهل السنة  
والجماعة فضلاً عن عامة الناس .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « أما المرجئة فليسوا من هذه  
البيع المغلظة ، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والصادرة ، وما كانوا  
يعدونه إلا من أهل السنة ، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة<sup>(٥)</sup> »

- (١) انظر : مجموع الفتاوى (٥٧/٧) .
- (٢) انظر : تاريخ بغداد (٤٢٥ ، ٤٥٠/١٢) ، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٤٤/٧) .
- (٣) انظر : الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٤٩) .
- (٤) انظر : مجموع الفتاوى (٢٤٨/٢) ، (٢٠٩/٢٨) ، الإيضاح (١٦٧/١) .
- (٥) مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢) .

ودلالة السيادة دل على أنه أراد بقوله: «حتى تغلظ أمرهم بما زادوه»  
 من الأقوال المغلظة، من جاءهم بعدكم محمد صلى الله عليه وسلم المرجوة الغدرة.  
 وبناء على ما رجع فإنه السلف لم يبدلوا أبداً خيفة مطلقاً وإنما بدلوها  
 في قوله في الإمامة خاصة. ولم يخرجوه بذلك من مدار أئمة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: موقف السلف من رواية أبي حنيفة:

نعم بعد البينة أن السلف ردوا مرويات أبي حنيفة لمخالفة لهم في  
 الاعتقاد ليس إلا، وأنهم طعنوا في روايته من أجل ذلك فقط.  
 ولقد انظر في الآثار الواردة عن السلف في هذا الشأن وما ذكره  
 في كتب الجرح والتعديل يتبين لنا أنه نقاد الحديث اختلفوا في روايته والاحتجاج به على  
 قوله:

١- قبول حديثه وحجية روايته.

٢- ضعف حديثه وعدم حججه رواية<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني هو الذي عليه جمهور المحدثين وعلموا ذلك ببنية غلظة  
 وعدم ضبطه<sup>(٢)</sup>.

وقد بينه الحافظ الذهبي لخصه في ذلك فقال: «لم يصرف الإمام همة لضبط  
 الألفاظ والأخبار، وإنما كانت همة القراء والفقه وكذلك حال كل من أقبل على  
 فيه؛ فإنه يقصر عنه غيره، معه ثم ليسوا حديث جماعة من أئمة القراء لحضه وقالوا  
 وحديث جماعة من الزهاد كفرقة السبغين ورتفعة البانين، وحديث جماعة من الفقهاء  
 وما ذاك لضعف في عمالة الرجل؛ بل لقلته إتقانه للحديث ثم هو أبل من أنه يلدب<sup>(٣)</sup>  
 ومنه المحدثين من أضاف إلى كثرة غلط أبي حنيفة وعدم ضبطه ابتداعه في  
 مسألة الإمامة وكونه كاهن داحياً إليها، ومذهب جمهور الأئمة ترك الرواية له  
 الداحية لبنيته.

- (١) انظر: التلخيص الكبير (٨/٨١)، والكنز والأضواء (١/٤٧٦)، والطبقات الكبرى (٦/٢٦٩)  
 الضعفاء والمتركون للنسائي (٣٢٢)، والمجروحون (٢/٦٢)، والكمال (٧/٤٧٩)، وصاحب بيان العلم (١٤٩/٥)  
 (٢) منه جمع ذلك البخاري ومسلم وأبو يعقوب والنسائي وأبو حنيفة وأبو عبد الله انظر المصادر السابقة.  
 (٣) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (٣٨٨).  
 (٤) انظر: المجروحون لأبي حنيفة (٢/٦١-٦٢)

وترك منه ترك الرواية عنه الداعية التي بدلت عنه المحسنة محمول على أحمد

أحمد:

إما محمولة له .

أو خروفاً منه أنه يكتب فيروى ما يوجب بدعة<sup>(١)</sup>

وبناء على ما مر منه حملنا أنه نقول إنه من ترك الرواية لحسن أبي حنيفة  
من السلف لأجل بدعة وكونه كاتم وأحماً لها إنما أراد بذلك لمقابلة وصرف العامة  
عنه الإفتقار به وإيه كاتم يرى أنه ما عوت الجاني منه حيث الكذب فهو أنبل منه ذلك  
كما ذكر الذهبي آنفاً .

(١) انظر: شرح علا الترمذي لأبيه ج١ (ص ٨٤)

## الخاتمة :

في نهاية هذا البحث الذي حرصت فيه - قدر إمكان - على الإيجاز والإختصار  
أود أنه أبين أنهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :  
(١) أن كثيراً مما ورد عنه السلف في ذم أبي حنيفة لا يثبت وهذا محال على  
الباحثين إلى تحصيل هذه الأضمار وتمييز صحيحها من حقيقتها .  
(٢) أنه ما ينسب لأبي حنيفة من أقوال مخالفة لعقيدة السلف لا يخرج عنه ثلاثة

أمور :

- ٢ - ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه كالتأويل الاستواء بالاصطلاح .
- ٣ - ما كان لقول به ثم رجع عنه كالقول بتلعه القرآن وجواز الطريرج على الأئمة .
- ٤ - ما كان لقول به وثبت عليه كالإرجاء وتقديم الرأي على الأثر .
- (٢) أنه ذم السلف لأبي حنيفة يرجع أكثره إلى ما كان لقول به وثبت عليه  
وهو الإرجاء وتقديم الرأي على الأثر .
- (٤) - أن السلف رحمهم الله وإنه خالفوا أبا حنيفة إلا أنهم لم يكفروه ، وكل  
ما يشتبه به أئمة السلف للتدليل على تكفيرهم له إما لا يصح عنهم أو لا يدل على التكفير أو  
يكون التكفير قد زال بزوال المكفر .
- (٥) - أن السلف لم يدعوا أبا حنيفة مطلقاً وإنما يدعوه في مسألة الإمامية  
خاصة ولذلك لم يخرجوه من مدار أئمة أهل السنة .
- (٦) - أن الذي عليه جمهور المحدثين هو ضعف حديث أبي حنيفة وعدم الاحتجاج بروايته  
وذلك للثقة غلط وعدم ضبطه ومنهم من أضاع ذلك كونه داعياً إلى بدعة .

سلكه هي أنهم نتائج البحث ، والله أعلم أنه مبارك فيه ، وينفع به ، والحمد لله  
الذي بفضله تمت الصلوات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

## فهرس المصادر والمراجع :

(أ)

- ١- الإبانة عند حريفة الفقة الناجية ، لاديه بطة : ت : بروفه الدبل ، دار  
الراية ، ط : ١٤١٥ هـ
- ٢- الدباج ، لاديه أبو الفز الحفي : ت : محاصم القريوت ، المكتبة الحفية ،  
ط : بروه ، ١٤٠٥ هـ
- ٣- الأصول التي بني عليها الفقة من هبهم في السبع ، لعمري المنعم : مكتبة  
الصحة ، الإمارات ، ط : ١٤٠٠ هـ
- ٤- أصول الدين عند أبي حنيفة ، محمد الحبيب : دار الصميم ، الرياض ، ط : ١٤١٦ هـ
- ٥- الانتقاء في فضائل الشريعة الأئمة الفقه ، لاديه عبد البر ، دار المكتبة العلمية ،  
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .

(ب)

- ٦- برادة الأئمة الأربعة من مسائل التنظيم المبسطة ، لعبد العزيز الحميدي : دار ابن خلدون ،  
القاهرة ، ط : ١٤٠٠ هـ

(ج)

- ٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي : دار الكتاب العربي ، بيروت ،  
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ٨- التاريخ الكبير ، للبخاري : دار الفكر ، دوه ذكر الطبعة وتاريخها
- ٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، للقاضي عياض : ت : محمد الطنجي ، وزارة الأوقاف  
بالترب ، ط : ١٤٠٢ هـ
- ١٠- التمهيد ، لاديه عبد البر : ت : مصطفى هادي وأخريه ، وزارة الأوقاف بالترب ،  
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ١١- التسهيل بما في تآليف اللواتي من الأبا حبل ، للعلي : ت : محمد ناصر الدين الألباني ،  
المكتبة الإسلامية ، ط : ١٤٠٦ هـ
- ١٢- ترتيب الكلام في أسماء الرجال ، للنزي : صورة من النسخة خطية ، دار الجامعة ،

فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
- أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره	١
- خطة البحث	٢
- منهج البحث	٢
تمهيد في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان	٢
المبحث الأول: الأقوال التي انتقد لها السلف على أبي حنيفة وتوجيهها	٥
- ما كانه مضموناً إليه ولا يصح عنه	٦
- ما كانه لقوله به ثم رجع عنه :	٧
١- القول بملء الصراة	٧
٢- القول بنحو الخروج على أئمة الجور	٨
- ما كانه لقوله به وسببه عليه :	٩
١- القول بالبراءة	٩
٢- تقديم الرأي على الأثر	١٠
المبحث الثاني: موقف السلف من أبي حنيفة	١٢
١- موقفهم من تكفيره	١٢
٢- موقفهم من تبعه	١٥
٣- موقفهم من روايته	١٦
الخاتمة : وفيها أهم النتائج	١٨
فهرس المصادر والمراجع	١٩
فهرس الموضوعات	٢٢